

وزارة البيئة

السياسات العامة التنظيمية للإدارة المتكاملة للنفايات

مشروع تطوير عمليات إدارة النفايات

النفايات البلدية/ المنزلية، النفايات الصناعية والكيميائية الضارة والخطرة، النفايات الطبية،

الحمأة، النفايات الإلكترونية والكهربائية

(2016 – 2014)

Draft 1

وزارة البيئة

عمان، آب 2014

الأهداف العامة

تهدف السياسات العامة الموضوعية إلى الحد و التقليل من الأثار السلبية للنفايات بمختلف اشكالها على البيئة في الأردن **وتعظيم الاستفادة منها** ، وهي كما يلي:

- تحقيق معايير التنمية المستدامة لعناصر البيئة المختلفة
- تطوير اسس واضحة من المعايير والاشتراطات المتعلقة بإدارة النفايات
- إيجاد نظام متكامل وموحد لإدارة النفايات على مستوى المملكة
- رفع مستوى إدارة النفايات وبشكل متساو لمختلف محافظات المملكة.
- رفع مستوى الوعي البيئي لدى الأفراد
- رفع نسبة الالتزام من قبل المؤسسات وزيادة مستويات السلامة والحماية العامة.

عملية صياغة السياسات

بدأت وزارة البيئة منذ عدة سنوات بالعمل على دراسة عدد من المشاكل التنظيمية المتعلقة بموضوع إدارة النفايات، وقد تم تطبيق العديد من الحلول التشريعية والمؤسسية من أجل محاولة الوصول الى نتائج واضحة ومحددة. على الرغم من الجهود إلا أن وزارة البيئة، من خلال دراساتها ومراقبتها للوضع القائم، ما تزال ترى أنه يجب البدء بالعمل على وضع سياسات عامة وخطة اصلاح على المستوى الوطني تضمن تحقيق الأهداف الموضوعية.

قامت الوزارة بإجراء دراسة علمية منهجية من أجل تحديد المشاكل والمسببات والحلول وعقد جلسات تشاورية مع اصحاب العلاقة. لقد تم الأخذ بالعديد من النقاط التي تمت مناقشتها ووضع سياسات تنظيمية عامة والتي سيتم تدعيمها بأدوات تشريعية وفنية وإدارية فاعلة وشفافة، من أجل وضع نظام مؤسسي وإطار قانوني للحد من الأثار السلبية على عناصر البيئة.

الجهات ذات العلاقة

ستقوم وزارة البيئة بتعميم وثيقة السياسات العامة التنظيمية على اصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص من اجل مناقشة مدى تأثيرها الإيجابي او السلبي على مختلف القطاعات، ويهدف الخروج بتطبيقات عملية كفؤة ومتوافق عليها تؤدي إلى تحقيق المنافع وتبرر الكلف التي قد تترتب على مؤسسات القطاعين العام والخاص.

- وزارة الصحة
- وزارة البلديات، ، وأمانة عمان الكبرى ، والبلديات، ومجالس الخدمات المشتركة
- سلطة منطقة العقبة الاقتصادية، وسلطة المناطق الحرة والتنمية، وسلطة اقليم البتراء
- دائرة الجمارك العامة
- الإدارة الملكية لحماية البيئة
- سلطة المصادر الطبيعية
- الجمعيات البيئية
- مديريات البيئة في المحافظات
- الأفراد

السياسات التنظيمية العامة لإدارة النفايات المتكاملة

نطاق السياسة

ملحق التعريفات

أولاً: توحيد المرجعية التنظيمية الخاصة بموضوع النفايات بكافة أشكالها

استناداً إلى قانون حماية البيئة رقم (52) لسنة 2006 والذي يعتبر القانون الخاص والأولى بالتطبيق في موضوع ادارة قطاع النفايات بكافة أشكالها، فتعتبر وزارة البيئة هي الجهة المرجعية التنظيمية التي تعنى بتنظيم موضوع "النفايات" على مستوى المملكة بحيث ترتبط المهام من حيث الاصل والأساس بالجهة التنظيمية دون اقضاء او استبعاد لدور الجهات الاخرى اذعانا لحقيقة ان دور الجهات الحكومية دور تكاملي ولكل دائرة اهداف وصلاحيات لا تنقطع صلتها بالدوائر الاخرى، ويترك تنظيم الموضوع الى الجهة التنظيمية المرجعية او الى الجهة التي تقوم بتفويضها.

ستقوم وزارة البيئة بالعمل على الجهات الرسمية الأخرى بالعمل على مراجعة كافة التشريعات المتداخلة (تداخل الادوار والاختصاصات وتداخل العقوبات) والتي تأثرت بشكل مباشر وغير مباشر بالتعديلات التي طرأت على قانون حماية البيئة (عام 2014)، حيث ستقوم الوزارة باعتبارها الجهة المرجعية التنظيمية بوضع المفاهيم المتعلقة بالنفايات بكافة أشكالها، والاشتراطات القانونية والبيئية والفنية والصحية وغيرها، ووضع المنهجيات التي تضمن وجود اليات عمل كفؤة وفعالة ضمن كافة مراحل العمل، بالإضافة الى القيام بتفويض والرقابة على الجهات الحكومية الأخرى التي تقوم بإدارة النفايات بمختلف انواعها.

- إجراء **مراجعة** قانونية لكافة التشريعات ذات العلاقة بموضوع النفايات.
- تحديد صلاحية ودور وزارة البيئة بصفتها جهة مرجعية وجهة رقابية.
- تحديد وصلاحيات ودور الجهات الأخرى التي تقوم بإدارة النفايات باعتبارها جهات مساندة و/او جهات رقابية مفوضة.

الخطوات
التفيذية

المخرجات

عام 2017/2016	عام 2016/2015	عام 2015/2014
البدء بتطبيق المنظومة الجديدة	تعديل التشريعات / تحديد الصلاحيات والأدوار	الانتهاء من الدراسات وخطة العمل

ثانياً: وضع متطلبات واشتراطات متكاملة وواضحة لإدارة النفايات بكافة انواعها

ستقوم وزارة البيئة وبالتعاون مع الجهات الرسمية وغرف الصناعة والتجارة وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاصة بوضع متطلبات واشتراطات متكاملة (بيئية، صحية، قانونية، مالية، تنظيمية) كما يلي:

- ❖ الاشتراطات الخاصة باستخدام المواد المعاد تدويرها وإنتاج واستيراد منتجات قابلة لإعادة الاستخدام والتدوير
- ❖ الاشتراطات الخاصة بعملية جمع وفرز النفايات بمختلف انواعها
- ❖ الاشتراطات الخاصة بعملية نقل النفايات بمختلف انواعها

- ❖ الاشتراطات الخاصة بعملية معالجة النفايات بمختلف انواعها
- ❖ الاشتراطات الخاصة بأماكن تجميع ومعالجة النفايات بكافة انواعها
- ❖ اشتراطات لتقليل انتاج النفايات
- ❖ اشتراطات بيئة العمل وتوصيف وتصنيف الوظائف
- ❖ نظام الحوافز

- البدء بمراجعة الاشتراطات/المواصفات الموضوعية من وتحديد المتطلبات اللازمة لتطويرها وتعديلها (النفايات الصلبة، النفايات الصناعية والكيميائية، النفايات الطبية، الحمأة، النفايات الالكترونية والكهربائية)
- إجراء دراسات مقارنة لتحديد الاشتراطات العالمية والإقليمية والوطنية، ووضع المبادئ الأساسية الخاصة بعملية وضع الاشتراطات.
- إجراء دراسة قانونية لكافة التشريعات ذات العلاقة من اجل ان يصار الى تعديلها.
- نشر الاشتراطات والإجراءات والأنظمة الجديدة على كافة المؤسسات العامة والخاصة من خلال خطة اتصال فعالة لضمان الشفافية .

الخطوات التنفيذية

المخرجات

عام 2017/2016	عام 2016/2015	عام 2015/2014
البدء بتطبيق الاشتراطات	وضع الاشتراطات / اصدار التشريعات	الانتهاء من الدراسات

ثالثاً: اعتماد وتطبيق مبادئ ادارة النفايات (مسؤولية المنتج. مبدأ الملوث يدفع. المرفعية)

ستقوم وزارة البيئة بالعمل مع كافة الجهات ذات العلاقة من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية المنتج خلال كافة مراحل إدارة النفايات وذلك بهدف توضيح إدوار ومسؤوليات الأفراد وأصحاب الأعمال والجهات الحكومية.

يهدف مبدأ المسؤولية الى تخفيض نسبة النفايات المنتجة وضمان العمل المشترك بين كافة اصحاب العلاقة (الأفراد – المنشآت الاقتصادية – الجهات الحكومية) من أجل القيام بتطبيق افضل الممارسات خلال عملية جمع وفرز النفايات ونقلها ومعالجتها من أجل التخلص منها او اعادة تدويرها.

- إجراء دراسة قانونية لكافة التشريعات ذات العلاقة من اجل ان يصار الى ادخال هذا المفهوم ضمن النظام التشريعي.
- العمل مع اصحاب العلاقة على وضع نظام اداري واضح من أجل تطبيق مبدأ المسؤولية ومتابعة تنفيذه من خلال اجراءات عمل واضحة وسريعة ولا ترتب كلفاً إضافية.
- نشر التشريعات والإجراءات والأنظمة الجديدة على كافة المؤسسات العامة والخاصة من خلال خطة اتصال فعالة لضمان الشفافية

الخطوات التنفيذية

المخرجات

عام 2017/2016	عام 2016/2015	عام 2015/2014
البدء بتطبيق مبدأ مسؤولية المنتج	تعديل التشريعات / وضع النظام	الانتهاء من الدراسات

رابعاً: وضع وتطبيق اسس الموافقة البيئية / التصريح البيئي / نظام (system) الرخصة البيئية الخاصة بإدارة النفايات

ستقوم وزارة البيئة بالعمل وبالتنسيق مع كافة الجهات التي تقوم بإدارة النفايات بمختلف انواعها بإدخال مفهوم التصريح البيئي والرخصة البيئية الخاصة ضمن منظومة تشريعية وإدارية جديدة ذات كلفة مالية معتدلة وإجراءات إدارية متكاملة تضمن التنسيق والتطبيق مع كافة الجهات الحكومية.

سيتم تطبيق نظام الموافقة البيئية والتصريح البيئي والترخيص البيئي ضمن كافة المراحل من خلال القيام بمراجعة وزارة البيئة مباشرة او الجهات الرسمية التي سيتم تفويضها.

مرحلة معالجة النفايات	مرحلة نقل النفايات	مرحلة جمع وفرز النفايات
ترخيص منشآت إدارة النفايات ومراقبتها والتفتيش عليها للالتزام بأداء عملياتها ضمن الحدود المسموح بها والشروط المنصوص عليها، باعتبارها من النشاطات عالية الخطورة	تنظيم ومتابعة عمليات النقل وناقلي النفايات من المنشأ حتى المكب من أجل ضمان الرقابة على هذه المرحلة	المخازن / المحطات الآمنة للنفايات المتعلقة بما يلي: - الزببار (المياه الناتجة من المعاصر) - الكمخة (المياه الناتجة عن المحاجر) في الأماكن المنتجة لها. - النفايات الإلكترونية والكهربائية - محطات معالجة الحمأة - محطات التحويل والمعالجة للمياه الصناعية والصرف الصحي
إصدار رخصة بيئية للمنشآت	إصدار تصريح بيئي للناقلين والآليات	إصدار موافقة بيئية للمخازن والمحطات

- إجراء دراسة قانونية لكافة التشريعات ذات العلاقة من اجل ان يصار الى ادخال مفهوم الموافقة والتصريح والترخيص البيئي ضمن الأنظمة والتعليمات .
- العمل مع اصحاب العلاقة على وضع نظام اداري واضح من أجل تطبيق المبادئ ومتابعة تنفيذها من خلال اجراءات عمل واضحة وسريعة ولا ترتب كلفاً اضافية.
- نشر التشريعات والإجراءات والأنظمة الجديدة على كافة المؤسسات العامة والخاصة من خلال خطة اتصال فعالة لضمان الشفافية

الخطوات التنفيذية

المخرجات

عام 2017/2016	عام 2016/2015	عام 2015/2014
البدء بتطبيق المبادئ الجديدة	تعديل التشريعات / وضع النظام	الانتهاء من الدراسات

خامساً: تأهيل وإنشاء منشآت إدارة النفايات حسب المواصفات العالمية

ستقوم وزارة البيئة بالعمل وبالتنسيق مع البلديات / امانة عمان الكبرى باعتبارها المسؤولة عن انشاء مكبات النفايات، والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة الى مؤسسات القطاع الخاص التي تقوم على ادارة مكبات / محطات خاصة، بتحديد افضل الممارسات والمواصفات العالمية التي من شأنها القيام بتأهيل تلك المنشآت او انشاء منشآت جديدة ضمن مواقع محددة وموافق عليها من النواحي التنظيمية والبيئية المختلفة.

- البدء بوضع المواصفات الخاصة بمنشآت ادارة النفايات والتكنولوجيا المستخدمة واليات العمل اللازمة لتطبيق افضل الممارسات الدولية.
- وضع برامج لإعادة تأهيل المكاب القديمة.
- وضع خطة تتضمن إنشاء مكبات مركزية في كل إقليم وحسب المواصفات العالمية
- وضع أنظمة وتعليمات تفصيلية لمكبات النفايات من حيث اختيار الموقع، التصميم، البناء، العمل.
- وضع الشروط اللازمة لمحارق النفايات الطبية من حيث اختيار الموقع، التصميم، آلية العمل، بالإضافة إلى مراقبة وتنظيم الغازات المنبعثة عن عملية الحرق
- **وضع اطار واشترطات للاستثمار في مجال ادارة النفايات.**

الخطوات التنفيذية

المخرجات

عام 2017/2016	عام 2016/2015	عام 2015/2014
البدء بالتطبيق التدريجي	وضع خطط وبرامج التأهيل	الانتهاء من الدراسات والمواصفات

سادساً: اقتصاديات ادارة النفايات ومشاركة القطاع الخاص

ستقوم وزارة البيئة بالعمل وبالتنسيق مع الجهات الرسمية والمراكز البحثية والقطاع الخاص من اجل زيادة فعالية ادارة النفايات وذلك باعتماد ادوات تقليل كلفة ادارة النفايات وكذلك زيادة مشاركة القطاع الخاص.

- البدء بدراسة اقتصادية للوضع الحالي لادارة النفايات وتحديد نقاط الضعف التي يمكن تحسينها
- ادخال ادوات فعالة لتقليل كلفة ادارة النفايات وزيادة فعاليتها بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة
- تحديد الادوات التي يمكن من خلالها تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال النفايات الصلبة من جمع ونقل واعادة تدوير النفايات الصلبة والتخلص النهائي منها.
- ربط طرق فرز ومعالجة النفايات المعتمدة مستقبلياً بالمؤشرات الاقتصادية في قطاع ادارة النفايات وادخال مفهوم استرجاع الكلفة في ادارة النفايات مع الاخذ بعين الاعتبار خلق فرص عمل جديدة ومكافحة البطالة.
- الاستفادة من عوائد الكربون لمعالجة النفايات معالجة سليمة بيئياً من خلال آلية التنمية النظيفة حسب بروتوكول كيوتو المنبثق عن اتفاقية التغير المناخي.

الخطوات التنفيذية

المخرجات

عام 2017/2016	عام 2016/2015	عام 2015/2014
البدء بالتطبيق التدريجي	وضع خطط وبرامج التأهيل	الانتهاء من الدراسات والمواصفات

سابعاً التعاون الاقليمي والدول

الخطوات التنفيذية

- الجهات المانحة
- الاتفاقيات الدولية MEAs.
- نقل التكنولوجيا.
- BAT, BEP

❖ سيتم اضافة نص جديد يتناسب مع النقاط اعلاه

المخرجات

عام 2017/2016	عام 2016/2015	عام 2015/2014
البدا بالتطبيق التدريجي	وضع خطط وبرامج التأهيل	الانتهاء من الدراسات والمواصفات

ثامناً ضمان الجاهزية المؤسسية

الخطوات التنفيذية

ستقوم وزارة البيئة بالعمل وبالتنسيق مع الجهات الرسمية وغرف الصناعة والتجارة وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاصة، من أجل ضمان الجاهزية المؤسسية لقيام تلك الجهات بتطبيق المنظومة التشريعية والإدارية الجديدة.

- دراسة ودعم الإطار المؤسسي في المؤسسات ذات العلاقة بإدارة النفايات.
- وضع معايير الاداء للجهات المعنية بجمع وفرز النفايات.
- توجيه الجهات المسؤولة بإتباع طرق المعالجة المستخدمة عالمياً والممكن تطبيقها محلياً بشكل يحافظ على عناصر البيئة.
- إعداد برامج من أجل تأهيل وتدريب كوادر قادرة إدارة النفايات بكافة مراحلها ومنها:
 - تفكيك النفايات الإلكترونية والكهربائية وفرزها .
 - اساليب الفصل المتبعة للنفايات الطبية.
- آليات وطرق التخلص من الحمأة وإعادة استخدامها.

المخرجات

عام 2017/2016	عام 2016/2015	عام 2015/2014
البدا بالتطبيق التدريجي	وضع خطط وبرامج التأهيل والتدريب	الانتهاء من الدراسات

تاسعاً: تحقيق التوعية والإرشاد البيئي على المستوى الوطني

سيتم العمل على وضع برامج توعوية وطنية تهدف الى نشر الوعي البيئي وأهمية تطبيق المنظومة لضمان التنمية المستدامة.

الخطوات التنفيذية

- وضع برنامج توعوي شامل ومتكامل لكافة شرائح المجتمع ووضع برامج للتقليص من النفايات وإعادة إستخدامها وتدويرها وایجاد نظام للحوافز.
- إعداد دليل ارشادي يتضمن:
 - برامج لتقليص النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها والتي تستند على الفرز عند المصدر.
 - إنشاء المحطات التحويلية وتحديد المتطلبات اللازمة لذلك.
 - أماكن التخلص النهائي من النفايات الصناعية والكيميائية
 - الجهات والمواقع المخصصة لإعادة الاستخدام والتدوير.

المخرجات

عام 2017/2016	عام 2016/2015	عام 2015/2014
البدء بالتطبيق التدريجي	وضع خطط وبرامج التأهيل والتدريب	الانتهاء من الدراسات

عاشراً: ضمان الرقابة والتفتيش البيئي ضمن كافة مراحل إدارة النفايات

ستقوم وزارة البيئة بالعمل وبالتنسيق مع كافة الجهات من أجل تنسيق جهود كافة المؤسسات من أجل الرقابة على المنشآت الخاصة بإدارة النفايات وعمليات النقل المرتبطة بالنفايات بكافة أنواعها، وذلك بهدف ضمان تطبيق الاشتراطات الموضوعية والتشريعات المعمول بها.

الخطوات التنفيذية:

- البدء بالعمل على وضع وتنفيذ برنامج يتضمن تهيئة البنية التحتية المؤسسية وتدريب العاملين على استخدام النظام الجديد.
- بناء قدرات المفتشين البيئيين، ربط مخرجات التفتيش بعملية الترخي، اعطاء المفتشين الصلاحيات وتطوير ادوات التفتيش والبنية التحتية.
- العمل مع اصحاب العلاقة على وضع نظام اداري واضح يضمن تطبيق النظام الجديد والرقابة عليه وتقديم الدعم الفني من قبل وزارة البيئة.
- العمل على دراسة كل القطاعات والمنشآت القائمة ووضع الية مناسبة لتطبيق التفتيش البيئي وإدراجها ضمن خطة عمل تدريجية ومتوازنة.
- إجراء دراسة قانونية لكافة التشريعات ذات العلاقة من اجل ان يصار الى تعديلها حسب النظام المعد.
- البدء بتوقيع مذكرات التفاهم مع الجهات الحكومية المختلفة من أجل ضمان تنسيق عمليات التفتيش وتقسيما.
- نشر الإجراءات والأنظمة الجديدة على كافة المؤسسات العامة والخاصة من خلال خطة اتصال فعالة لضمان الشفافية .

المخرجات

عام 2017/2016	عام 2016/2015	عام 2015/2014
البدء بالتطبيق التدريجي	وضع الأنظمة الإدارية	الانتهاء من الدراسات

نقاط إضافية هامة

- سياسة وطنية متكاملة

استناداً لدور وزارة البيئة وأحكام قانون حماية البيئة، فقد تم وضع هذه السياسة الوطنية من أجل ضمان وضع سياسات عامة شاملة ذات نطاق يمتد لكافة مناطق المملكة، وذلك بهدف تنسيق الجهود ووضع نظام وطني يتم تطبيقه من قبل اصحاب الأعمال بشكل واضح وشفاف وشامل وذات كلف ومخاطر منخفضة.

● آلية التطبيق

ستقوم الوزارة عند البدء بتطبيق السياسات العامة الموضوعية بتطبيق مبادئ التحليل المستند على الأدلة والتشاور المبنية على إجراءات منهجية ومنظمة تشمل التشاور مع أصحاب الشأن، التي من شأنها أن تسهم في الشفافية في اتخاذ القرارات، وتعزيز التشاور ومشاركة الفئات المستفيدة والمتضررة، كما تسمح للمساءلة عن الإجراءات الحكومية، وتضع الأساس لرصد وتقييم السياسات العامة بعد أن يتم اعتمادها.

الملحق (1)

ملحق التعاريف (Terms of Glossary)